



شبكة الانتخابات في العالم العربي

واقع المرأة في المنطقة العربية

أيار/مايو ٢٠٠٩

## المحتويات

٣	مقدمة
٣	أولاً: الجزائر
٣	المرأة والانتخابات
٣	ثانياً: البحرين
٣	١. المرأة وقوانين الأحوال الشخصية
٤	٢. تنفيذ برامج من أجل المساواة وتمكين المرأة البحرينية
٤	ثالثاً: مصر
٤	١. المرأة والأحزاب السياسية
٤	٢. المرأة وقوانين الأحوال الشخصية
٤	٣. التمكين الاقتصادي للمرأة
٥	٤. المرأة والتنمية
٥	٥. تقارير ودراسات ونشاطات
٥	رابعاً: العراق
٥	١. المرأة والحقوق المدنية
٥	٢. هيئة وطنية لحماية حقوق المرأة
٦	خامساً: الأردن
٦	١. رفع التحفظات على المادة ١٥ من اتفاقية سيداو
٦	٢. المؤتمر الإقليمي لتحالف "المساواة دون تحفظ"
٧	سادساً: الكويت
٧	١. المرأة والانتخابات
٧	٢. المرأة والسلطة التنفيذية
٧	٣. المرأة والحقوق المدنية
٧	سابعاً: المغرب
٧	١. المرأة والانتخابات
٨	٢. التمكين السياسي للمرأة
٨	٣. المرأة والإعلام
٩	ثامناً: فلسطين
٩	١. المرأة والسلطة التنفيذية
٩	٢. المرأة والمجالس المحلية
٩	تاسعاً: السعودية
٩	١. المرأة والتمكين الاقتصادي
١٠	٢. منتدى المرأة الاقتصادي
١٠	٣. تقارير ودراسات
١١	عاشراً: الإمارات
١١	تقارير ودراسات
١١	المشاركة السياسية واتخاذ القرار
١٢	المؤسسات النسائية في الدولة

## مقدمة

"سلسلة حلقات شهرية تتابع المستجدات حيال واقع المرأة العربية في ظل النظم الانتخابية ودعوات مؤسسات المجتمع المدني والمطالبات النسائية لتغيير النصوص القانونية، بما يحقق للمرأة المساواة المجتمعية وتكافؤ الفرص على صعيد مشاركتها السياسية والاقتصادية"، في ضوء المحاور التالية:

١. المرأة والمجتمع المدني (الأحزاب السياسية، الجمعيات، النقابات...).
  ٢. المرأة والانتخابات (الكوتا، المشاركة، وضعها في البرلمان...).
  ٣. المرأة والسلطة التنفيذية.
  ٤. المرأة والسلطة القضائية.
  ٥. المرأة وقوانين الأحوال الشخصية.
  ٦. المرأة والتمكين الاقتصادي.
  ٧. تقارير ودراسات (حول الدولة المعنية).
- تناولت الحلقة الحادية عشر من " واقع المرأة العربية في ظل النظم الانتخابية " المستجدات المتعلقة بالمشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة في البلدان العربية خلال شهر أيار/مايو ٢٠٠٩، في ١١ فصلاً في كل من: الجزائر والبحرين ومصر والعراق والأردن والكويت والمغرب وفلسطين والسعودية والإمارات.

## أولاً: الجزائر

### المرأة والانتخابات

اعتبر الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر أن نظام "الكوتا" ممر إجباري لا بد منه لترقية مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة، حتى يحدث تغيير في الذهنيات السائدة في المجتمع حول المشاركة السياسية للمرأة. مشيراً إلى أن المهمة المستعجلة التي يضعها الحزب في مقدمة أولوياته هي توسيع انخراط العنصر النسوي في الحزب واشتراط التركيز على الكفاءات، خاصة وأن الأمر يتعلق بأجال قانونية لمواعيد سياسية وهي الانتخابات التشريعية والمحلية المرتقبة عام ٢٠١٢.

## ثانياً: البحرين

### ١. المرأة وقوانين الأحوال الشخصية

اعتبرت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للمرأة في البحرين أن صدور قانون أحكام الأسرة (الجزء الأول) الذي صادق عليه العاهل البحريني في ٢٧ مايو/ أيار ٢٠٠٩، مكسباً كبيراً للمرأة البحرينية وترجمة حقيقية للنصوص الدستورية ذات الصلة بالمرأة والأسرة في البحرين.

## ٢. تنفيذ برامج من أجل المساواة وتمكين المرأة البحرينية

وقعت حكومة البحرين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتفاقية الشراكة "خطة عمل البرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)" ويرمز إليها بـ (CPAP) وتتناول تنفيذ برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة مملكة البحرين للأربع سنوات القادمة، وبحسب هذه الاتفاقية سيتم تحديد برامج و مشاريع محددة لكل سنة في مجالات مختلفة منها المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة.

### ثالثاً: مصر

#### ١. المرأة والأحزاب السياسية

عرض حزب الوسط، وهو حزب «تحت التأسيس»، ضمن برنامجه الحزبي فقرة تتعلق بزيادة نسبة تمثيل المرأة إلى ٣٠% في صفوف كوادره.

#### ٢. المرأة وقوانين الأحوال الشخصية

تم تأجيل مناقشة مدونة قانون الأحوال الشخصية الجديد، والذي انتهت منه وزارة العدل المصرية خلال شهر أيار/مايو ٢٠٠٩.

#### ٣. التمكين الاقتصادي للمرأة

تستعد وزارة القوى العاملة والهجرة المصرية لبدء تنفيذ مشروع جديد لتمكين المرأة العاملة اقتصادياً بالتعاون مع مؤسسة التدريب الأوروبية والمجلس القومي للمرأة ومؤسسات المجتمع المدني ويستمر لمدة عام ويبدأ تنفيذ المرحلة الأولى منه بقطاعي السياحة والاتصالات على أن يتم تعميمه على باقي القطاعات. الهدف من المشروع الجديد زيادة معدلات التشغيل بالنسبة للمرأة وخفض معدلات البطالة بين الإناث وتحديد احتياجاتها الفعلية من فرص العمل ويتولى المشروع القيام بمهمة تقديم الإرشاد والتوجيه اللازم للمرأة وتأهيلها وإكسابها المهارات اللازمة للالتحاق بفرص العمل.

#### ٤. المرأة والتنمية

ألقت مديرة التخطيط بالمجلس القومي للمرأة الضوء على المشروع الذي ينفذ بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان لوضع الخطة الخمسية للنهوض بالمرأة المصرية وإدماجها في خطة الدولة ٢٠١٢/٢٠٠٧ والذي تم من خلاله وضع خطة تنموية تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الفعلية للمرأة والظروف والإمكانيات البشرية والمؤسسية وموارد كل محافظة بالجمهورية مؤكدة أن الهدف الأساسي لهذه الخطة هو تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة والحد من الفقر.

#### ٥. تقارير ودراسات ونشاطات

نظم المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "USAID" مؤتمره الدولي الأول عن "العنف ضد المرأة".

خصص اليوم الأول للمؤتمر لمناقشة الجهود المبذولة على الصعيدين المصري والدولي للحد من العنف ضد المرأة والدروس المستفادة من التجارب الدولية لمناهضة العنف وعرض المبادرات والخدمات التي تستهدف الحماية والوقاية منه وإلقاء الضوء على دور التعليم والتوعية الاجتماعية في الحد من ممارسة العنف وأفضل التجارب التي مورست بنجاح لدعم الناجيات من العنف ومعالجة آثاره.

وشمل برنامج اليوم الثاني للمؤتمر عقد مائدة مستديرة حول الاستراتيجيات المصرية والدولية للحد من العنف ضد المرأة، شارك في فعاليات المؤتمر نخبة من الخبراء المصريين والدوليين المتخصصين في مجال العنف ضد المرأة والمعنيين بقضايا المرأة.

#### رابعاً: العراق

##### ١. المرأة والحقوق المدنية

صادق مجلس وزراء إقليم كردستان العراق على مقترح وزارة داخلية إقليم كردستان بشأن إصدار جواز السفر للنساء البالغات سن الرشد من دون شرط الحصول على موافقة ولي الأمر.

##### ٢. هيئة وطنية لحماية حقوق المرأة

أوصت وزارة حقوق الإنسان العراقية بتأسيس هيئة وطنية تعنى بالمرأة تتولى مهمة وضع إستراتيجية وطنية لحماية حقوق المرأة، بالقدر الذي يؤمن معالجة حقيقية لمشاكلها كافة فضلاً عن تبني مشروع للنهوض بواقع المرأة من جميع الجوانب لاسيما الأراامل منهن.

## خامساً: الأردن

### ١. رفع التحفظات على المادة ١٥ من اتفاقية سيداو

صدرت الإرادة الملكية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء برفع التحفظ على البند الخاص بالتنقل والسكن للمرأة بناء على تنسيب مجلس الوزراء، وبذلك أصبح قرار مجلس الوزراء برفع التحفظ على المادة ١٥ من اتفاقية سيداو ساري المفعول بعد صدوره رسمياً في العدد الأخير من الجريدة الرسمية. وجاء في نص القرار الذي صدر في الجريدة الرسمية "سحب التحفظ على المادة ١٥ - ٤ من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة والمتعلق بمنح الدول الأطراف للرجل والمرأة نفس الحقوق المتصلة بحركة الأشخاص وحرية اختيار مكان سكنهم وإقامتهم" وأبقت الحكومة تحفظها على المادة ١٦ من ذات الاتفاقية دون إلغاء، وبموجب آراء قانونية وشرعية فان نشر القرار في الجريدة الرسمية يجعل القرار نافذاً وله قوة القانون المحلي في التطبيق القضائي.

وعلى صعيد متصل، انتهت أعمال ورشة "كيفية إعداد التقارير الوطنية مهارات كتابة تقارير اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.. سيداو"، التي نظمتها اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وحدة النوع الاجتماعي بوزارة التخطيط بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) بهدف تطوير المهارات المعرفية للوزارات والمؤسسات والجمعيات النسائية المعنية بكتابة تقرير حول اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو".

وقالت منسقة المشروع في اللجنة فدوى عبد القادر أن "الورشة عمدت إلى التعريف ببنود اتفاقية سيداو واستعراض تحفظات الدول العربية عليها، إضافة إلى وضع خطط عمل تنفيذية لنشر الاتفاقية كلاً حسب اختصاصه والإطلاع على ماهية التقارير وكيفية كتابتها"

وسعت الورشة إلى تعزيز معرفة وقدرة المشاركين والمشاركات فيها على تطبيق المنهجية المتبعة وإنجاز تمارين لتعزيز قيام المشاركين بأدوارهم في مجال المعرفة والتمكين السياسي والإداري، الذي يساهم في تدعيم المحاولة بوصول المرأة إلى حقها بإلغاء كافة أشكال التمييز.

### ٢. المؤتمر الإقليمي لتحالف "المساواة دون تحفظ"

عقد التحالف الإقليمي "المساواة دون تحفظ" في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، في العاصمة الأردنية عمان، مؤتمره الإقليمي الثاني بعنوان رفع التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" والتصديق على بروتوكولها الاختياري، وشارك في المؤتمر الذي عقد على مدى يومين برلمانيان وناشطات في مجال حقوق المرأة وحقوق الإنسان في العديد من الدول العربية.

## سادساً: الكويت

### ١. المرأة والانتخابات

منحت المرأة الكويتية لأول مرة حق التصويت والترشح في عام ٢٠٠٥ ولكنها أخفقت في الفوز بأي مقعد في انتخابات عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ ، ولكنها تمكنت عبر انتخابات مجلس الأمة ٢٠٠٩ من الفوز بأربع مقاعد حيث حصلت في الدائرة الأولى الوزيرة السابقة الدكتورة معصومة المبارك على المركز الأول بـ ١٤,٢٤٧ صوتاً فيما حصلت الدكتورة سلوى الجسار في الدائرة الثانية على ٤٧٧٦ صوتاً. وفي الدائرة الثالثة حصلت الدكتورة اسيل العوضي على المركز الثاني بـ ١١,٨٦٠ صوتاً فيما حصلت الدكتورة رولا دشتي على المركز السادس بـ ٧٦٦٦ صوتاً.

### ٢. المرأة والسلطة التنفيذية

ضمت تشكيلة الحكومة الكويتية الجديدة والتي صدرت بمرسوم أميري حمل رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٩ وزيرة واحدة فقط وهي الدكتورة موزي عبد العزيز الحمود وزيرة للتربية والتعليم العالي.

### ٣. المرأة والحقوق المدنية

أكد مصدر مطلع في وزارة الصحة الكويتية وجود توجه لدى الوزارة لاستخراج شهادات ميلاد لابناء الكويتيات المتزوجات من غير محددى الجنسية "البدون" وسيتم الاجراء بالتنسيق مع اللجنة التنفيذية للمقيمين بصورة غير قانونية.

## سابعاً: المغرب

### ١. المرأة والانتخابات

بلغ المجموع الوطني للترشيحات في الدوائر الموجهة للنساء في الاستحقاقات الجماعية (المحلية) المقبلة ٢٠,٤٥٨ ترشيحا موزعة ما بين ٥١٨٧ من الترشيحات برسم الدوائر العادية ١٥,٢٨٠ برسم الدوائر الإضافية. ويقدر إجمالي نسبة النساء بـ ١٥,٧% مقابل ٤,٨% سنة ٢٠٠٣ والمعدل الوطني للمشاركة النسائية يقارب ٥ مرشحات لكل مقعد (١٠,٦% في الوسط الحضري و ٣% في الوسط القروي) وبخصوص التوزيع بحسب السن، فإن ٩,٤ من النساء المرشحات تقل أعمارهن عن ٢٣ سنة، و ٥٢,٢% تقل أعمارهن عن ٣٥ سنة. أما في ما يهم التوزيع بحسب المستوى الدراسي، فهناك ٥٥,٦% من المرشحات يتوفرن على مؤهل علمي ثانوي أو عالي، بينما بلغ المعدل الوطني للترشيحات النسوية ٥ مرشحات لكل مقعد (٤,٦%). ويبلغ عدد الدوائر الموجهة للنساء ١٤١١ في الجماعات الخاضعة للاقتراع الفردي و ١٢٧ في الجماعات الخاضعة للاقتراع اللائحي وقد خصص نسبة ١٢% من المقاعد للمرأة.

## ٢. التمكين السياسي للمرأة

دعا مشاركون في لقاء حول المشاركة السياسية للمرأة في المغرب، الأحزاب السياسية أن تقدم لوائح انتخابية تترأسها نساء، وتتصدر جبهة القوى الديمقراطية، الأحزاب السياسية المغربية من حيث عدد ترشيحات النساء على رأس القوائم في الانتخابات العامة، وتقود أربع نساء من الجبهة أربع لوائح للحزب في الانتخابات الجماعية المقبلة، ثلاثة منهن في الدار البيضاء، لتتصدر الجبهة باقي الأحزاب في ترشيح النساء.

كما وقدمت الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة في المغرب مشروع "أرضية مواطنة من أجل سياسة جماعية للمساواة بين الجنسين" كانت أعدتها بمناسبة الانتخابات التشريعية سنة ٢٠٠٧، المشروع يهدف الحصول على تعهد من قبل الأحزاب بإدماج الدفاع عن الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية للنساء ضمن برامجها الانتخابية وخططها الحكومية وتقديم مقترحات واضحة ترمي إلى تلبية تطلعات النساء خاصة حيال المساواة ومقاربة النوع، وذلك في إطار شمولي من أجل تدبير أفضل للشأن الجماعي وللحكمة الديمقراطية والتشاركية.

وعلى صعيد متصل، تواصلت فعاليات برامج تقوية التمثيلية السياسية للمرأة، وذلك في إطار الأنشطة التوعوية التي نظمتها مجموعة من الفعاليات المدنية، بتشجيع من صندوق دعم تمثيلية المرأة تحت شعار (خاصنا نصوتو). وقدم معنيون خلال الفعاليات معطيات رقمية لحضور المرأة الحالي في المجالس الجماعية (المحلية) الذي لا يتعدى ١٢٧ مستشارة مقابل ٢٤ ألف مستشار، بيد أن الانتخابات المقبلة حسب قولهم، بفضل التعديلات القانونية على اللائحة الانتخابية الإضافية- ستضمن حضور حوالي ٣٢٦٠ مستشارة ناهيك عن الإمكانية المتاحة للنساء للترشيح ضمن اللوائح العامة.

## ٣. المرأة والإعلام

قال وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة المغربية، إن رسم صورة جديدة للمرأة في وسائل الإعلام يتطلب رجالا ونساء مقتنعين بهذا التوجه.

وذكر بالبرنامج المتوسط المدى الرامي إلى مأسسة المساواة بين الرجال والنساء في قطاع الاتصال الذي شرع في تفعيله سنة ٢٠٠٦ بدعم من وزارة الاتصال، يشكل أول مخطط قطاعي للنهوض بالمساواة بين الجنسين في القطاع، وذلك في إطار الإستراتيجية الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين، عبر إدماج مقاربة النوع في السياسات وبرامج التنمية مشيراً إلى رفع المغرب للتحفظات حول الاتفاقية الدولية لمحاربة كافة أشكال التمييز ضد المرأة والى مجموعة من الإصلاحات التي ترسخ حقوق الإنسان، وحقوق النساء على وجه الخصوص.

وأكد أن البرنامج يهدف إلى تعزيز الأعمال الرامية إلى النهوض بالمساواة والعمل على إرساء مأسسة تتمحور حول تعزيز قدرات الفاعلين والمتدخلين في هذا المجال وتقديم المضامين الرامية إلى تحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام بشكل أفضل.

## ثامناً: فلسطين

### ١. المرأة والسلطة التنفيذية

أدت الحكومة الفلسطينية الجديدة برئاسة سلام فياض اليمين الدستورية في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ أمام الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وتتكون الحكومة من ٢٤ وزيراً، وضمت الحكومة الجديدة ٤ وزيرات.

### ٢. المرأة والمجالس المحلية

ناقشت عضوات المجالس البلدية والقروية في الضفة الغربية تقييم مشاركتهن في المجالس القروية، بناء على الدراسة التي أعدتها وحدة النوع الاجتماعي في وزارة الحكم المحلي. وأوصت المشاركات في الورشة التي عقدت لنقاش نتائج الدراسة، والتي جاءت تحت عنوان 'مدى فعالية مشاركة النساء في مجالس الهيئات المحلية في الضفة الغربية'. بالتواصل بين وزارة الحكم المحلي والهيئات المحلية، لأن هذا يشكل نوعاً من الرقابة الغير مباشرة على هذه الهيئات بالالتزام بتطبيق القوانين وتنفيذ الإجراءات السليمة. وطالبن بالاهتمام بقضايا تدريب النساء أعضاء الهيئات المحلية، في مجال الإدارة والقيادة والدراسات المتعلقة بأساليب قيادة المجتمع المحلي بالإضافة لدورات تتعلق بالقوانين. ودعت المشاركات إلى دراسة الواقع الحقيقي، لتجربة النساء في المجالس المحلية، عن طريق استطلاع رأي المواطنين الفلسطيني، ورأي أعضاء المجالس المحلية من الرجال.

## تاسعاً: السعودية

### ١. المرأة والتمكين الاقتصادي

أصدرت وزارة التجارة السعودية قرار نص على:

- السماح للمرأة بمزاولة جميع الأنشطة دون استثناء بما فيها المقاولات والصيانة والنظافة والتشغيل والعقارات.
- السماح للمرأة بإدارة أعمالها بنفسها في حالة كان مقر نشاطها نسائياً، وإذا كان في مكان عام يُطلب منها تعيين مدير وفقاً للضوابط الشرعية.
- السماح للمرأة بافتتاح فروع جديدة دون الرجوع للوزارة للحصول على موافقتها أسوة برجال الأعمال.
- السماح للمرأة بمزاولة نشاط التعقيب في الإدارات الحكومية النسائية فقط، على أن تعرض كل حالة على حدة على أنظار وكيل الوزارة للتجارة الداخلية للتوجيه بشأنها."

ويعود صدور هذا القرار حسب ما ذكرت الوزارة "نظراً لما لاحظته الوزارة من بعض مكاتب وفروع الوزارة بأنها لا زالت تطالب سيده الأعمال بضرورة تعيين وكيل شرعي لإدارة مؤسساتها وهذا مخالف لما تم التوجيه به بالتعميم المشار إليه أعلاه، وعليه نود التأكيد على :

الاستمرار بعدم مطالبة المرأة بوكيل شرعي لإدارة أعمال مؤسستها وعند رغبتها ممارسة النشاط في مكان عام يلزمها تعيين مدير سعودي لذلك وليس وكيلاً شرعياً (وذلك وفقاً للضوابط الشرعية) "غير مفهوم" أما الوكيل الشرعي سواء للمرأة أو الرجل فيطلب عند استخراج السجل الرئيسي فقط وذلك في حالة عدم حضورهما لمقر مكتب السجل التجاري. أما إذا مارست المرأة نشاطها في مكان نسائي فيمكنها إدارة مؤسستها بنفسها.

## ٢. منتدى المرأة الاقتصادي

انطلقت فعاليات منتدى المرأة الاقتصادي الذي تنظمه غرفة الشرقية تحت شعار المرأة شريك في التنمية وذلك بالمركز الرئيسي للغرفة بالدمام. وأشارت مشاركات إلى ضرورة مشاركة المرأة في التنمية حيث أن الأرقام والإحصائيات المتاحة تؤكد أن المرأة لا تمثل سوى ١٣,٥% من قوة العمل البالغة ٧,٧ مليون سعودي وسعودية الأمر الذي يعنى وجود ٨٦,٥% من طاقات النساء معطلة وبينما تشكل السعوديات ٥% من إجمالي عدد الكوادر الوطنية العاملة في القطاع الخاص نجد أن العمالة النسائية غير السعودية تمثل حوالي ٩٣% من إجمالي القوى العاملة النسائية في المملكة الأمر الذي يتناقض مع المكتسبات التي حققتها الدولة للمرأة في مجال التعليم كماً ونوعاً.

وتشكل النساء في المملكة نسبة ٦٠% من خريجي الجامعات السعودية ويمتلكن نحو ٤٠% من الحسابات المصرفية التي تقدر بأكثر من ٤٠ مليار ريال ورغم ذلك فإن عددعاملات السعوديات لا يزيد عن ٥٦٥ ألف سعودية من إجمالي تعداد الإناث الذي يبلغ حوالي ٨,٤ مليون نسمة إلا أن هناك مؤشرات تدعو إلى التفاؤل فبينما كان عدد السجلات النسائية يقدر بحوالي ٣١٢٦٥ سجلاً تجارياً في نوفمبر ٢٠٠٧ إذا بالرقم يقفز إلى حوالي ٤٠ ألف سجل تجاري بنهاية الربع الأول من ٢٠٠٩ الأمر الذي يؤكد نمو أداء المرأة في مختلف المجالات الاقتصادية.

قالت الدكتورة هتون الفاسي إن هناك ٦٠٠ سعودية يحملن درجة الدكتوراة في قائمة العاطلات عن العمل، بالإضافة إلى ٣٠٠٠ فتاة أخرى يحملن درجة الماجستير في القائمة ذاتها و ٢٠٠ ألف يحملن درجة البكالوريوس، وأن هذه الإحصاءات صادرة من مصلحة الإحصاءات العامة.

## ٣. تقارير ودراسات

أصدرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وهي جمعية سعودية تقريرها الثاني عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية لسنة ٢٠٠٨، وتناول التقرير أوضاع المرأة السعودية حيث أشار إلى: لاشك أن المملكة تعيش فترة انفتاح ملحوظ فيما يتعلق بحقوق الإنسان وهناك تحسن واضح في وضع المرأة فقد اتخذت الحكومة خطوات في هذا المجال وفي مقدمتها حرص القيادة العليا للبلاد على الالتقاء بالعنصر النسائي سواءً العاملات في مجال التعليم أو سيدات الأعمال والاستماع لهن ودعمهن.

كما نلاحظ تشجيعاً للمرأة لتولي بعض المناصب القيادية فقد تم تعيين مديرة لجامعة وكذلك تعيينات عليا في وزارة التربية والتعليم لبعض النساء كما أتيحت الفرصة لقيام المرأة السعودية بتمثيل حكومة المملكة على المستوى الدولي والاشتراك في أعمال المنظمات الدولية وفتح لها بعض التخصصات الجديدة في بعض الجماعات.

كما وافق مجلس الشورى على التوصية رقم ١٩٨ الصادرة عن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الخامسة والتسعين والتي تنظم العلاقة بين صاحب العمل والعامل وتقضي بتجسيد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في العمل.

وأوصت الجمعية بـ:

- ضرورة إصدار نظام خاص بالانتخابات يحدد شروط الترشح والانتخاب بما يسمح بوضع إطار نظامي محدد لهذه المسألة ويكفل المساواة وعدم التمييز بين الرجل والمرأة .
- تقنين الإجراءات التطويرية التي اتخذتها المملكة بخصوص تعزيز مساهمة المرأة في التنمية لضمان استمراريتها.

## عاشراً: الإمارات

### تقارير ودراسات

تضمن التقرير الأول حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة لعام ٢٠٠٨ الذي أصدرته وزارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي الفقرة الرابعة والسادسة التالي:

### المشاركة السياسية واتخاذ القرار

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة تحولاً في مسألة المشاركة السياسية لمواطني الدولة في مجال اختيار أعضاء المجلس الوطني الاتحادي ولم يقف ذلك التحول عند فتح المجال أمام الإماراتيين في انتخاب نصف أعضاء المجلس، بل امتد إلى فتح المجال أمام تفعيل مشاركة المرأة السياسية من خلال إتاحة الفرصة أمامها للدخول في الهيئة الانتخابية، حيث بلغ العدد الإجمالي لأعضاء الهيئة الانتخابية ٦٦٨٨ شخص من بينهم ١١٨٩ امرأة.

وعلى الرغم من أن التجربة الانتخابية التي جرت في الفترة ١٦ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ كانت متواضعة ومحدودة إلا أنه يمكن اعتبارها كخطوة ايجابية نحو مشاركة أوسع لكافة المجتمع في المجلس الوطني الاتحادي، خاصة وان الانتخابات الأولى تمخض عنها دخول امرأة واحدة بالانتخاب في المجلس الوطني الاتحادي ونظراً إلى تدني نسبة الإناث الفائزات بالانتخاب وإيماناً من الحكومة بأهمية المشاركة السياسية للمرأة فقد تم تعيين ٨ سيدات أخريات في المجلس الوطني وبذلك بلغت نسبة تمثيل المرأة في المجلس الوطني الاتحادي ٢٢,٥%.

لقد استطاعت المرأة الإماراتية أن تتبوأ مكانة مرموقة في المجتمع حيث وصلت إلى عدد من المناصب القيادية التي تسهم من خلالها في تقديم الرأي والمشورة واتخاذ القرار، إذ دخلت المرأة الإماراتية أيضاً في السلك الدبلوماسي بوزارة الخارجية حيث يوجد امرأة واحدة بدرجة وزير مفوض من الدرجة الأولى و ٣ سيدات بدرجة سكرتير ثاني و ١٥ سيدة بدرجة سكرتير ثالث كما دخلت المرأة الإماراتية في السلك العسكري والشرطي حيث تعتبر رتبة عميد أعلى رتبة تصل إليها بالقوات المسلحة أضف إلى ذلك فقد تم تعيين امرأة في منصب الأمين العام لمجلس الوزراء ودخول ١٢ سيدة في عضوية مجالس إدارة غرف التجارة والصناعة كما تم تعيين وكيلتي نيابة في دائرة القضاء بإمارة أبو ظبي.

وتشارك المرأة الاماراتية في تمثيل دولة الإمارات العربية المتحدة في المنظمات الدولية والإقليمية بفعالية مثل اجتماعات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة إلى جانب مشاركتها في بعض البرامج الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة التابعة لليونسكو وعضوية المجلس الإداري للميثاق العالمي للأمم المتحدة.

إن الوظائف القيادية السابقة هي على سبيل المثال لا الحصر فهناك مناصب قيادية عديدة وصلت إليها المرأة الاماراتية إذا ما أخذنا في الاعتبار الوظائف الإدارية التي تتولها الاماراتية في المؤسسات الحكومية والخاصة على مستوى كل إمارة على حده.

ولابد من الإشارة هنا إلى تجربة إمارة الشارقة في مجال تفعيل المشاركة السياسية للمرأة حيث يضم المجلس الاستشاري للإمارة الشارقة سبع سيدات.

#### المؤسسات النسائية في الدولة

من منطلق حرص حكومة دولة الإمارات على تمكين المرأة فإنها تشجع قيام مؤسسات وجمعيات نسائية التي تهتم بشؤون المرأة وتعمل على رقيها ورفع كفاءاتها في مختلف المجالات، ومن ابرز المؤسسات النسائية في الدولة : الاتحاد النسائي العام، مؤسسة التنمية الأسرية، مؤسسة تنمية المرأة - دبي، جمعية النهضة النسائية -دبي، جمعية الاتحاد النسائية -الشارقة، جمعية أم المؤمنين -عجمان، الجمعية النسائية - أم القيوين، جمعية نهضة المرأة - رأس الخيمة، المجلس الأعلى للأسرة بالشارقة، مركز المرأة في مركز البحوث والوثائق التابع لوزارة شؤون الرئاسة، نادي أبو ظبي للسيدات ، ومؤسسات كثيرة أخرى.